

وزير خارجية النرويج: إذا جمد الاتحاد الأوروبي اتفاقية التجارة مع إسرائيل فسنحذو حذوه



الجمعة 12 سبتمبر 2025 09:20 م

قال وزير خارجية النرويج مؤخرًا إن الأحداث الجارية في غزة "هزت ضمير العالم"، مؤكدًا أنه إذا جمد الاتحاد الأوروبي اتفاقية التجارة مع إسرائيل فمن المرجح أن تحذو النرويج حذوه. تصريحات الوزير تعكس تنامي الغضب الدولي تجاه جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وما يشهده قطاع غزة من حصار مستمر وهجمات مدمرة، والتي أدت إلى سقوط آلاف الضحايا المدنيين ودمار واسع للبنية التحتية. هذه التصريحات تأتي في وقت تتزايد فيه الدعوات الأوروبية والعالمية لمقاطعة إسرائيل على خلفية سياساتها العدوانية المستمرة، الأمر الذي يضع الدولة العبرية في مواجهة متصاعدة مع المجتمع الدولي.

الضغوط الأوروبية على إسرائيل

الاتحاد الأوروبي أبدى منذ فترة موقتًا متذبذبًا تجاه سياسات إسرائيل في غزة، إلا أن تصاعد الاعتداءات على المدنيين دفع العديد من الدول الأوروبية إلى المطالبة بإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية القائمة مع تل أبيب. وزير خارجية النرويج شدد على أن بلاده تراقب الموقف عن كثب وأن أي تحرك أوروبي لتجميد الاتفاقيات سيكون له تأثير مباشر على سياسات النرويج تجاه إسرائيل. هذه المواقف تمثل ضغطًا متزايدًا على الدولة العبرية، التي اعتادت على الدعم الغربي المستمر، خاصة من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الكبرى.

دعوات المقاطعة والمقاطعة الاقتصادية

على خلفية الأحداث الأخيرة، كثفت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الأوروبي والعالمي دعواتها لمقاطعة إسرائيل اقتصاديًا وسياسيًا. الهدف من هذه المقاطعة هو الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن الهجمات على غزة ورفع الحصار المفروض على القطاع منذ سنوات. وتأتي هذه الدعوات في إطار حملة أوسع لدعم الشعب الفلسطيني، وتحقيق العدالة الدولية، وإلزام إسرائيل بالقوانين الإنسانية الدولية. هذه الحملات لم تعد مجرد بيانات، بل بدأت تأخذ شكل خطوات عملية، مثل إلغاء الفعاليات الاقتصادية المشتركة، والحد من الاستثمارات، وفرض عقوبات جزئية على الشركات الإسرائيلية المتواطئة في الجرائم ضد المدنيين.

ردود الفعل الدولية

تصريحات وزير خارجية النرويج لاقت صدى واسعًا في الأوساط السياسية الأوروبية والعالمية، حيث أعربت عدة دول عن استعدادها لمراجعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، خصوصًا إذا استمر الاحتلال في أعماله العسكرية ضد المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض المسؤولين الأوروبيين إلى أن المجتمع الدولي لم يعد قادرًا على تجاهل الانتهاكات، وأن الضغوط الاقتصادية والسياسية أصبحت أداة فعالة للتأثير على السياسات الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تبني بعض النواب الأوروبيين مواقف أكثر تشددًا، مطالبين بفرض عقوبات على إسرائيل، وقطع أي صفقات تجارية جديدة، وتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية عن الجرائم المرتكبة في غزة.

التحديات والآثار المحتملة

الخطوة الأوروبية والنرويجية المحتملة في تجميد الاتفاقيات التجارية مع إسرائيل تطرح تحديات كبيرة على الدولة العبرية، التي تعتمد على هذه الاتفاقيات في تعزيز اقتصادها وصادراتها.

كما أن تنامي الدعوات لمقاطعة إسرائيل يعكس تحولاً في ميزان القوة الدبلوماسية العالمية، حيث بدأت المجتمعات والمدارس السياسية الأوروبية تشعر بالضغط الشعبي للمطالبة بموقف أكثر عدالة تجاه فلسطين. هذا التغيير في الموقف الدولي قد يؤدي إلى إعادة تقييم إسرائيل لعلاقاتها مع بعض الدول الأوروبية، ويدفعها إلى تقليل اعتمادها على السوق الأوروبية، أو تعديل سياساتها العسكرية في غزة لتفادي المزيد من العزلة الدولية. وأخيراً فتصريحات وزير خارجية النرويج جاءت بمثابة جرس إنذار لإسرائيل، مؤكداً أن استمرار الجرائم ضد المدنيين في غزة لن يمر دون مساءلة دولية. الدعم الأوروبي والدولي المتنامي للفلسطينيين، إلى جانب الدعوات المتزايدة لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً، يضع الدولة العبرية في مواجهة غير مسبقة مع المجتمع الدولي. هذه التحركات الدولية قد تشكل بداية لتحولات جوهرية في السياسة الغربية تجاه إسرائيل، وتجبرها على إعادة النظر في سلوكها العسكري، في ظل تصاعد الضغوط على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والقانوني.